الأمم المتحدة

A/C.1/55/7

الجمعية العامة

Distr.: General
10 October 2000
Arabic
Original: French

الدورة الخامسة والخمسون

اللجنة الأولى

البند ٧٤ (أ) من جدول الأعمال

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم التقرير المتعلق بالاجتماع الرابع عشر للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، الذي عقد في بوجومبورا يومي ١٧ و ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ (انظر المرفق).

وقد أسفر الاجتماع عن إصدار توصيات مهمة وإقرار برنامج عمل اللجنة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. وكلا التوصيات وبرنامج العمل بحاجة إلى دعم من الأمين العام للأمم المتحدة.

وأرجو اعتبار هذا التقرير وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧٤ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) مارك نتيتوروي
السفير
الممثل الدائم

161000 131000 00-68146 (A)
0068146

مرفق الرسالة المؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبوروندي لدى الأمم المتحدة

لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

تقرير الاجتماع الوزاري الرابع عشر للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

(بوجومبورا، ١٧ و ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠)

مقدمة

عُقد المؤتمر الوزاري الرابع عشر للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في بوجومبورا يومي ١٧ و ١٨ أب/أغسطس ٢٠٠٠.

وشاركت في هذا الاجتماع البلدان التالية: بوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو، وغابت عنه أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وسان تومي وبرينسيبي.

وشارك أيضا في أعمال الاجتماع ممثل عن الأمين العام للأمم المتحدة وممثل الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية.

وقد تميز حفل الافتتاح بما يلي:

- الرسالة الموجهة من الأمين العام للأمم المتحدة التي قرأها السيد جان أرنو، ممثله الخاص في بوروندي،
- والكلمة التي ألقاها ممثل الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد سيلفان نغونغ إتول مبوتش،
- والخطاب الافتتاحي الذي ألقاه فخامة السيد فريديريك بامفوجينيومفيرا، النائب الأول لرئيس جمهورية بوروندي.

إقرار جدول الأعمال

أقرت اللجنة جدول الأعمال التالي:

١ - إقرار جدول الأعمال

٢ - التقرير المقدم من رئيس المكتب الذي انتهت فترة ولايته

٣ - تقييم تنفيذ القرارات والتوصيات السابقة التي أصدرتها اللجنة الاستشارية

ألف - إنشاء آلية الإنذار المبكر

باء - تنظيم تدريبات عسكرية مشتركة على عمليات السلام بين القوات المسلحة التابعة لبلدان وسط أفريقيا

جيم - إنشاء برلمان دون إقليمي في وسط أفريقيا

دال - إنشاء مركز دون إقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية

٤ - استعراض الحالة الجيوبوليتيكية والأمنية في وسط أفريقيا

٥ - التعاون بين الدول في مجال الأمن في وسط أفريقيا

٦ - النظر في تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر دون الإقليمي المعني بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا

٧ - النظر في تقرير المؤتمر دون الإقليمي المعني بمسألة اللاجئين والمشردين في وسط أفريقيا

٨ - النظر في مشروع القرار المتعلق بأنشطة اللجنة الاستشارية

٩ - موعد الاجتماع المقبل

١٠ - برنامج عمل اللجنة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١

١١ - مسائل أخرى

١٢ - اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري الرابع عشر للجنة الاستشارية الدائمة

سير الأعمال

أولا - انتخاب مكتب اللجنة

انتخبت اللجنة المكتب الجديد التالي:

- الرئيس: بوروندي؛
- النائب الأول للرئيس: جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- النائب الثاني للرئيس: جمهورية أفريقيا الوسطى؛
- المقرر: غينيا الاستوائية.

ثانيا – تقرير المكتب المنتهية فترة ولايته

أحاطت اللجنة علما بالتقرير الذي قدمه معالي السيد محمد صالح النضيف، وزير خارجية جمهورية تشاد بوصفه رئيسا للمكتب المنتهية فترة ولايته على الصعيد الوزاري.

وأشادت اللجنة بالحيوية والفعالية اللتين اتسمت بهما الولايتان اللتان اضطلع بهما المكتب المنتهية ولايته، واللتان عهد بهما إليه الاجتماعان الوزاريان الثاني عشر والثالث عشر، لاسيما فيما يتعلق بمسألة المساعدة التي قدمتها اللجنة إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتنظيم اجتماع في مالابو لفريق خبراء معني بإعداد مشروع البروتوكول المتعلق بآلية الإنذار المبكر، وتنظيم المؤتمر دون الإقليمي المعني بمسألة اللاجئين والمشردين في بوجومبورا في الفترة من ١٤ إلى ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٠، وتوعية بلدان المنطقة دون الإقليمية بضرورة التوقيع و/أو التصديق على ميثاق عدم الاعتداء، وتنظيم الاجتماعين الوزاريين الثالث عشر والرابع عشر، والخطوات المتخذة تجاه البدء الفعلي لتشغيل آلية الإنذار المبكر، وإنشاء المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية.

ثالثا تقييم تنفيذ القرارات والتوصيات السابقة التي أصدرتها اللجنة الاستشارية

ألف إنشاء آلية الإنذار المبكر

رحبت اللجنة بالمعلومات التي أفاد عنها الوفد الغابوني بشأن حالة التقدم على طريق إنشاء آلية الإنذار المبكر، ولا سيما بشأن التجهيز الجاري للمبنى الذي وضعته الحكومة الغابونية تحت تصرف الآلية.

كما أحاطت اللجنة علما بالاتصالات الجارية حاليا بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والحكومة الغابونية بهدف افتتاح المبنى المقرر تخصيصه لآلية الإنذار المبكر في المستقبل القريب.

وأثنت اللجنة على التقدم المحرز في مجال وضع النظم الداخلية لآلية الإنذار المبكر، والقوة المتعددة الجنسيات لمجموعات وسط أفريقيا ولجنة الدفاع عن بلدان وسط أفريقيا وتوفير الأمن لها، وشجّعت البلدان الأعضاء على العمل على سرعة اعتماد تلك النظم.

وأشادت اللجنة بقيام العديد من البلدان الأعضاء بالتصديق على النصوص المنظمة لآلية الإنذار المبكر وميثاق التعاون المتبادل، وحثت البلدان التي لم تصدق بعد على هذه الصكوك القانونية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصديق عليها.

باء تنظيم تدريبات عسكرية مشتركة بين القوات المسلحة لبلدان وسط أفريقيا على عمليات السلام

أكدت اللجنة مرة أخرى اهتمامها بتنظيم هذه التدريبات العسكرية.

كما أوصت مرة أخرى بالدعوة إلى عقد لقاء يجمع بين رؤساء الأركان في بلدان وسط أفريقيا من أجل إعادة التفكير في التدريبات العسكرية التي يطلق عليها ''بيونغهو ٩٨''، واستعراض تكلفتها بغرض تخفيضها، وتحديد حصة مختلف البلدان في تقاسم المساهمة فيها.

وأحاطت اللجنة علما مع الارتياح باستعداد غابون، البلد الذي ستتم فيه التدريبات، لاستضافة اللقاء.

وتم تفويض المكتب باتخاذ جميع التدابير اللازمة للتنظيم الفعال لذلك اللقاء.

جيم إنشاء برلمان دون إقليمي في وسط أفريقيا

أحاطت اللجنة علما بمتابعة الاتصالات فيما بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وحكومة غينيا الاستوائية بشأن مشروع إنشاء برلمان دون إقليمي في وسط أفريقيا.

وأثنت على إنشاء شبكة من برلمانيي بلدان وسط أفريقيا في مالابو يوم ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

وتم تفويض مكتب اللجنة بمواصلة متابعة تطور المسألة وتقديم تقرير عنها خلال الاجتماع المقبل.

دال إنشاء مركز إقليمي فرعي لحقوق الإنسان والديمقراطية

أثنت اللجنة على الخطوات التي اتخذتها الحكومة الكاميرونية من أجل بدء تنفيذ أنشطة المركز، وأحاطت علما مع الارتياح بالتطور الإيجابي الذي حدث في هذا الشأن ولا سيما:

- الرغبة الأكيدة التي أبدتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بدء تنفيذ أنشطة المركز اعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠؛
- توفير الإقامة لوفدين تابعين للمفوضية السامية في الكاميرون، تم تفويضهما بالانتهاء من الملف بالتعاون مع السلطات المحلية وبإعداد مشروع اتفاق المقر في هذا الشأن

ومذكرة اتفاق بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ودولة الكاميرون ومنسقة الأمم المتحدة المقيمة في الكاميرون؛

- المعلومات التي وردت عن اعتزام الأمين العام للأمم المتحدة تعيين مستشار إقليمي في المستقبل القريب للإشراف على تسيير أعمال المركز؛

- قيام السلطات الكاميرونية بتوفير أماكن مؤقتة للمركز في معهد العلاقات الدولية بالكاميرون.

ومن أجل التعجيل بالبدء الفعلي لأنشطة المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان، أوصت اللجنة بتنظيم اجتماع لفريق خبراء من البلدان الأعضاء في ياوندي، يكون مكلفا بالانتهاء من إعداد النصوص التي ستنظم تشكيل المركز وتشغيله.

وتم تفويض المكتب باتخاذ كافة التدابير اللازمة لتنظيم ذلك اللقاء من خلال الأمانة العامة.

رابعا – استعراض الحالة الجيوبوليتيكية والأمنية في وسط أفريقيا

بوروندي

أشادت اللجنة بالتطور الإيجابي للحالة في بوروندي، وبخاصة التقدم المحرز في محادثات أروشا للسلام، ولا سيما نجاح الوسيط في إعداد مشروع اتفاق للسلام والمصالحة يبشر بآمال حقيقية.

وأعربت اللجنة عن تأييدها للجهود التي تبذلها الحكومة في بوروندي وجميع البوروندين المشاركين في السعي إلى إحلال السلام الدائم في البلد.

وحيت اللجنة الوسيط على ما بذله من جهود حتى الآن لاستعادة السلام في بوروندي، وشجعته على العمل على إيجاد إطار مؤات للتعجيل بنجاح محادثات السلام.

ووجهت اللجنة نداء عاجلا إلى المتمردين المسلحين لكي يقبلوا المشاركة في المحادثات الجارية، وحثت جميع الأطراف البوروندية على العمل من أجل المصالحة الوطنية وعودة السلام إلى بوروندي.

وطالبت اللجنة بإعلان وقف فوري لإطلاق النار من أجل إيقاف الخسائر الكبيرة في الأرواح البشرية.

ودعت اللجنة بلدان المنطقة وبخاصة بلدان منطقة البحيرات الكبرى إلى مساعدة البوروندیين على إحلال السلام عن طريق الحوار والمصالحة وعدم التشجيع على العنف والحرب.

وتوجه اللجنة نداء عاجلا إلى المجتمع الدولي ليقدم دعما كبيرا إلى الجهود المبذولة لإحلال السلام في بوروندي، لا سيما عن طريق استئناف التعاون مع هذا البلد.

الكاميرون

أشادت اللجنة بما تتم مشاهدته من تدعيم لمناخ السلام والاستقرار في الكاميرون.

وأعربت اللجنة عن قلقها من استمرار ظاهرة قطاع الطرق عبر الحدود، وتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأسلحة الحرب بطريقة غير شرعية، وازدياد أعمال اللصوصية الواسعة النطاق.

وحيت اللجنة الحكومة الكاميرونية على إصرارها على التصدي لاضطراب الأمن، وعلى ما بذلته من جهود جديرة بالإشادة في هذا الشأن، وعلى ما حققته من نجاح ملحوظ.

وأحاطت اللجنة علما مع الارتياح بإنشاء هياكل تنفيذية في البلد لمكافحة الفساد واضطراب الأمن.

وحيت اللجنة الحكومة الكاميرونية على مواصلتها سياسة الحوار في إطار تنفيذ ديمقراطية توافقية مؤاتية لتحقيق تنمية متناغمة في البلد.

وأعربت اللجنة مرة أخرى عن بالغ قلقها للمعلومات التي قدمها الوفد الكاميروني عن استمرار محاولات التسلل والتحرشات المتكررة التي تقوم بها القوات النيجيرية في باكاسي، ودعت الطرفين إلى تحاشي أي تصرف من شأنه أن يزيد من التوتر، انتظارا لحكم محكمة العدل الدولية التي عرضت عليها الكاميرون النزاع.

وإذ تكرر اللجنة النداء الذي وجهته إلى المجتمع الدولي والبلدان الصديقة من أجل المساعدة في الحفاظ على السلام بين الكاميرون ونيجيريا، انتظارا لقرار محكمة العدل الدولية، فإنها تلتمس من المحكمة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتعجيل بالفصل في القضية المعروضة عليها.

وحثت اللجنة نيجيريا مرة أخرى على الامتثال الكامل للتدابير التحفظية التي أشارت إليها محكمة العدل الدولية في قرارها المؤرخ ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦، ودعت الطرفين إلى الكف عن أي عمل من شأنه أن يعرقل تطبيق قرار المحكمة النهائي.

الكونغو

أشادت اللجنة بفعالية وقف الأعمال العدائية على كامل الإقليم الكونغولي.

وأثنت اللجنة على لجنة المتابعة لما حققته من نتائج في مجال تطبيق مختلف بنود اتفاقات وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية، ولا سيما ما يلي:

- إعادة المشردين إلى أوطانهم في الداخل والخارج؛
- وجمع أسلحة الحرب وذخائرها؛
- وإدماج أفراد الميليشيات السابقة وإعادة دمجهم.

وأحاطت اللجنة علما مع الارتياح بإزالة التوتر الذي كان يتسم به المناخ الاجتماعي والسياسي في الكونغو، واستئناف حركة السير والأنشطة بصورة طبيعية في جميع أنحاء الإقليم، وعودة الحياة إلى طبيعتها في المدن والقرى، وإعادة فتح خط السكة الحديد المسمى CONGO OCEAN، واعتماد البرنامج الانتقالي لفترة ما بعد انتهاء الصراع.

وشجعت اللجنة السلطات الكونغولية والمنسق على تنظيم حوار وطني لا يستثنى منه أحد، بهدف تكليل الجهود المبذولة حتى الآن والتشجيع على إحياء العملية الديمقراطية.

ووجهت اللجنة نداء عاجلا إلى المجتمع الدولي لكي يقدم إسهاماته في تدعيم السلام في الكونغو عن طريق زيادة الدعم الموجه إلى عمليات جمع الأسلحة وإدماج أفراد الميليشيات الشبان الذين تم تسريحهم، فضلا عن تنفيذ البرنامج الانتقالي لفترة ما بعد انتهاء الصراع.

غابون

أعربت اللجنة عن سرورها لمناخ السلام والاستقرار السياسي الذي يسود غابون والذي يتسم بصفة خاصة بالممارسة الحرة لأنشطة الأحزاب السياسية.

وأشادت اللجنة بالتدابير التي اتخذتها غابون لتعزيز تشريعاتها الوطنية في مجال حماية اللاجئين عن طريق إنشاء ما يلي:

- لجنة وطنية للاجئين؛
- ولجنة فرعية للنظر في أحقية اللجوء؛
- ومكتب للإغاثة.

وأعربت اللجنة عن سرورها لتعزيز التعاون بين غابون ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن طريق توقيع رسالة وفاق تأذن لمنظمة غير حكومية بدعم أعمال المفوضية في الحملة التي تقودها حاليا في جنوب شرق غابون.

غينيا الاستوائية

أشادت اللجنة بمناخ السلام والاستقرار الذي يسود غينيا الاستوائية.

وأحاطت اللجنة علما مع الارتياح استمرار تنفيذ عملية الديمقراطية في غينيا الاستوائية وبما جرى مؤخرا من انتخابات بلدية تتسم بالشفافية وبمشاركة جميع الأحزاب السياسية وعدد كبير من أفراد الهيئة الانتخابية.

وحيت اللجنة سلطات غينيا الاستوائية على ما بذلته من جهود من أجل تشجيع الثقافة الديمقراطية في البلد، وأعربت عن سرورها تجاه منح مساعدات مالية إلى الأحزاب السياسية من أجل الانتخابات.

وحيت اللجنة سياسة التعاون الصديقة التي تنتهجها غينيا الاستوائية مع جيرانها.

جمهورية أفريقيا الوسطى

أشادت اللجنة بعودة السلام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وبالجهود التي بذلتها حكومة أفريقيا الوسطى بمساعدة مكتب الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى من أجل تعزيز هذا السلام.

ورحبت اللجنة بإحلال ديمقراطية تشاركية في جمهورية أفريقيا الوسطى، تتميز بوجود حكومة مؤلفة من مختلف التشكيلات السياسية.

وأعربت اللجنة عن قلقها لاستمرار أعمال اللصوصية التي يرتكبها قطاع الطرق داخل البلد، وأحاطت علما مع الارتياح بالجهود التي تبذلها حكومة أفريقيا الوسطى للتصدي لاضطراب الأمن.

تشاد

أشادت الحكومة بمواصلة عملية تدعيم السلام والديمقراطية في تشاد، ولا سيما التدابير المتخذة للإعداد للانتخابات المقبلة من خلال سن القانون المنشئ للجنة الانتخابات الوطنية المستقلة.

وشجعت اللجنة السلطات التشادية على مواصلة سياسة الحوار واليد الممدودة تجاه المعارضة من أجل التوصل إلى تحقيق المصالحة الوطنية بين جميع التشاديين.

ودعت اللجنة جميع الأطراف التشادية إلى الاستجابة لهذه الرغبة في الحوار وإلى منح الأولوية للمصالحة من أجل الحفاظ على المصالح العليا للشعب التشادي.

وأحاطت اللجنة علما مع الارتياح بالنتيجة الإيجابية التي أسفرت عنها الخطوات المتخذة في إطار مشروع النفط التشادي، وبموافقة المؤسسات المالية الدولية على هذا المشروع.

وأثنت كذلك على فتح مكتب محلي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في بنجامينا.

خامسا – التعاون بين الدول في مجال الأمن في وسط أفريقيا

أحاطت اللجنة علما مع الارتياح بالإجراءات والمبادرات التي اتخذتها الدول الأعضاء في مجال التعاون تحقيقا للأمن، والتي تهدف أساسا إلى إزالة التوترات، والتصدي لحالات اضطراب الأمن في المناطق الحدودية والسماح بتبادل الآراء بين مختلف الهياكل الوطنية المكلفة بهذه المسائل.

وإدراكا منها أن معظم المشاكل الأمنية في المنطقة دون الإقليمية تتسم بطابع يتخطى حدود الدولة الواحدة، وأنه من الضروري إيجاد حلول مشتركة ومتضافرة، فإن اللجنة أوصت بشدة ومجددا بتكثيف التعاون والتضافر بين قوات أمن بلدان وسط أفريقيا، لا سيما من خلال إجراء لقاءات دورية وتنظيم عمليات مشتركة.

وتثني اللجنة بصورة خاصة على ما يلي:

- مشاركة بعض الضباط الجابونيين في أنشطة لجنة المتابعة لعودة السلام إلى الكونغو؛
- التعاون الثلاثي في مجال الأمن فيما بين الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا؛
- التعاون بين الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بتحركات اللاجئين وتأمين حركة الملاحة على نهري الكونغو وأوبانغي؛

وأعربت اللجنة عن قلقها بشأن التعقيدات الإدارية التي يتعرض لها مواطنو المنطقة دون الإقليمية في بعض البلدان الأعضاء. وأشارت بتكثيف اللقاءات الرفيعة المستوى بين

سلطات البلدان الأعضاء، كما أشارت بعقد لقاءات دورية فيما بين السلطات الحدودية، من أجل تلافي التوترات التي يمكن أن تنجم عن هذه الحالة، ودراسة سبل ووسائل إنهائها.

وأعربت اللجنة عن بالغ قلقها إزاء ازدياد أعمال اللصوصية الواسعة النطاق والاضطرابات الأمنية داخل بلدان المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما نشوء ظاهرة ''قُطاع الطرق''. وأوصت بتكثيف عمليات تبادل المعلومات وبتنظيم عمليات مشتركة واسعة النطاق للتصدي لهذه المشكلة الحادة. واقترحت عقد اجتماع رفيع المستوى بهذا الصدد، يتوخى أساسا إقامة الإطار القانوني المناسب لإتاحة التعاون في هذا المجال.

وشددت اللجنة على ضرورة إقامة تعاون أوثق بين أجهزة الأمن في مختلف البلدان بهدف التصدي للاتجار في المركبات المسروقة عبر الحدود، وأشادت في هذا السياق بإنشاء خلية في تشاد لمكافحة سرقة المركبات.

وأوصت اللجنة أيضا بإنشاء صندوق لمكافحة الإجرام. وأسندت إلى المكتب ولاية دراسة واقتراح السبل والوسائل اللازمة لتخصيص الموارد الكافية لهذا الصندوق.

وإدراكا لما للتوقيع على ميثاق المساعدة المتبادلة، الذي تم في شباط/فبراير ٢٠٠٠ في مالابو فيما بين بلدان وسط أفريقيا، من أهمية للسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية، أوصت اللجنة المكتب بتوعية البلدان التي لم توقع و/أو تصدق بعد على هذا الميثاق أن تفعل ذلك قبل نهاية عام ٢٠٠٠.

وإدراكا منها لضرورة تدعيم التعاون في مجال السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية وجهت اللجنة نداء إلى البلدان التي لم توقع بعد على اتفاق التعاون في مجال الشرطة الجنائية المبرم في ياوندي، في نيسان/أبريل ١٩٩٩، خلال الاجتماع الذي عقدته لجنة رؤساء الشرطة لبلدان وسط أفريقيا، أن تتخذ جميع التدابير اللازمة للشروع في التوقيع عليه بسرعة وأن تكفل فعاليته التامة.

واستقبلت اللجنة أيضا مع الارتياح القرارات المتخذة خلال الدورة الثالثة للجنة رؤساء الشرطة لبلدان وسط أفريقيا التي عقدت في ياوندي في الفترة من ١٢ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ولا سيما ما يلي:

- إنشاء لجنة متابعة في كل بلد لأنشطة لجنة رؤساء الشرطة لبلدان وسط أفريقيا؛
- وإقامة إطار للتضافر والتعاون فيما بين مديري الشرطة القضائية في بلدان وسط أفريقيا؛

- وتنظيم أيام وطنية للتضافر فيما بين أجهزة مكافحة الجريمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠؛

- التنسيق بين تشريعات بلدان المنطقة دون الإقليمية فيما يتعلق بمكافحة اللصوصية الواسعة النطاق؛

سادسا النظر في تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر دون الإقليمي المعني بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها بطريقة غير مشروعة في وسط أفريقيا

بعد استعراض التوصيات الصادرة عن المؤتمر دون الإقليمي المعني بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها بطريقة غير مشروعة في وسط أفريقيا الذي انعقد في نجامينا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، رحبت اللجنة بالجهود التي بذلتها بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية من أجل تنفيذها.

وأوصت اللجنة البلدان الأعضاء بتكثيف جهودها من أجل تنفيذ توصيات المؤتمر وبصورة أعم لمضاعفة تحمسها من أجل مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها بطريقة غير مشروعة، بالنظر إلى المخاطر التي يشكلها هذا البلاء على سلم هذه المنطقة الإقليمية وأمنها واستقرارها وتنميتها.

ورحبت اللجنة بالمبادرة التي اتخذها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا وحكومة كندا بهدف إعداد برنامج دون إقليمي لمكافحة انتشار التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يشمل في البداية ثلاثة بلدان أعضاء هي: الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

وحثت اللجنة الدول الأعضاء على المشاركة في الاجتماع الوزاري الذي سيُعقد في باماكو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بهدف اتخاذ موقف أفريقي في سياق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من جميع جوانبه، والمقرر عقده في عام ٢٠٠١.

سابعا – النظر في تقرير المؤتمر دون الإقليمي المعني بمسألة اللاجئين والمشردين في وسط أفريقيا

أحاطت اللجنة علما بتقرير المؤتمر دون الإقليمي المعني بمسألة اللاجئين والمشردين الذي عقد في بوجومبورا في الفترة من ١٤ إلى ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٠ وما انبثق عنه من توصيات، وأشادت بمن شاركوا فيه حيث خلصت أعمالهم إلى إصدار استنتاجات مهمة ورفيعة المستوى.

وفوضت اللجنة رئيس المكتب بإحالة الاستنتاجات الناتجة من هذا المؤتمر إلى الدول الأعضاء والأمناء العامين للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة بغرض دعم تنفيذها.

ثامنا – النظر في مشروع القرار المتعلق بأنشطة اللجنة الاستشارية الدائمة

نظرت اللجنة في مشروع القرار المتعلق بأنشطتها واعتمدته، وسيقدَّم هذا المشروع إلى الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأوصت اللجنة جميع البلدان الأعضاء بالاتصال ببعثاتها الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك لكي تقدم دعما كبيرا لاعتماد مشروع القرار هذا.

تاسعا – موعد الاجتماع المقبل

قررت اللجنة أن تعقد اجتماعها الوزاري الخامس عشر في بوجومبورا في النصف الثاني من شهر آذار/مارس ٢٠٠١.

عاشرا – برنامج عمل اللجنة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١

- حلقة دراسية رفيعة المستوى عن تنظيم آلية الإنذار المبكر وتشغيلها (ياوندي، كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)،
- الاجتماع الوزاري الخامس عشر للجنة (بوجومبورا، النصف الثاني من آذار/مارس ٢٠٠١)،
- اجتماع فريق الخبراء المعني بوضع المنهجيات والنصوص المنظمة للمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية (ياوندي، لم يحدد موعده بعد)،
- لقاء يجمع بين رؤساء الأركان من أجل إعادة التفكير في التدريبات العسكرية المعروفة باسم ”بيونغهو ٩٨“ (ليبرفيل، لم يحدد موعده بعد)،

- تنظيم مؤتمر دون إقليمي عن حماية المرأة والطفل في الصراعات المسلحة (لم يحدد موعده ومكانه بعد)،
- الاجتماع الوزاري السادس عشر للجنة (لم يحدد موعده ومكانه بعد)،

حادي عاشر – مسائل أخرى

حثت اللجنة الدول الأعضاء على الوفاء بانتظام بدفع مساهماتها في الصندوق الاستئماني المخصص لتمويل أنشطتها.

وأشاد المشاركون في النهاية بالمناخ الطيب الذي ساد أعمالهم طوال الفترة، وأعربوا عن شكرهم لرئيس جمهورية بوروندي، فخامة السيد بيار بويويا، وإلى حكومة بوروندي وشعبها على استقبالهم الحافل ومشاعر الأخوة التي أبدوها لهم خلال إقامتهم في بوروندي.

حررت في بوجومبورا، يوم ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠.